مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً

1962 - 1932

مجموع القرارات العلمية

خلال ثلاثين سنة من نشاط دائب صدرت عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة اثناء دوراته الثمانى والعشرين قرارات علمية هامة تتصل بأقيسة اللغة وأوضاعها وقد نشرت هذه القرارات العلمية مع غيرها من قرارات المجمع متفرقة فى أعداد مجلته .

ونظرا الى أن هذه القرارات تتضمن توجيها قويما فى ميدان التعريب والترجمة حيث توفر على الاخص اداة صالحة للاشتقاق والوضع ونظرا الى انها نالت تقدير كثير من الشخصيات المجمعية والجامعية فى العالم العربى ارتأى المكتب الدائم أن ينشرها تعميما للفائدة . فعمد فى أول الامر الى جمع ما تيسر له منها فى مختلف أعداد مجلة المجمع وقبل الاقدام على طبعها أرسلها مرقونة في كراسة الى السيد رئيس مجمع اللغة العربية رفقة رسالة يطلب منه فيها مراجعتها واكمالها وتصحيحها ان اقتضى الحال . لكن السيد الامين العام للمجمع الدكتور ابراهيم مدكور تفضل بموافاتنا بقرارات المجمع العلمية مطبوعة فى كتاب قال عنه ان نشره محدود يكاد يكون مقصورا على المجمعيين ومن اليهم من خبراء المجمع والمتصلين به . وعبر عن سروره باعتزامنا نشر هذه القرارات على صفحات مجلة (اللسان العربى) .

فعن هذا الكتاب نقلنا القرارات التى ننشرها فيما يلى كما وردت فيه مبوبة ومرتبة . ولم نحذف منها سوى الاشارات الى الجلسات التى اتخذت فيها والى أجزاء المجلة الصادرة فيها . وقد حرصنا على اثبات جميع القرارات حتى ما كان يتصل منها بالتنظيمات الداخلية للمجمع كقرار تأليف لجنة لوضع كتاب النحو والصرف وقرار استخدام الاذاعة للاعلام بأعمال المجمع وغيرهما كما حرصنا على اثبات كلمتى التصدير والتقديم وذلك مساهمة منا في التعريف بأعمال المجمع .

وبهذه المناسبة يطيب للمكتب الدائم لتنسيق التعريب أن يجدد الشكر لسيادة الدكتور ابراهيم مدكور على هديته القيمة وأن يعبر مرة أخرى لأعضاء مجمع اللغة العربية على خالص تقديره لمنجزاتهم العلمية ولاعمالهم الجليلة .

مقدمة

أنشىء « مجمع اللغة العربية » سنة 1932 ، وبدأ انعقاده سنة 1934 ، ومنذ السنة الاولى من حياته ظل يعمل على تحقيق الاغراض التى أنشىء من أجلها وأهمها المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر .

واتسعت أعمال المجمع سنة بعد أخرى ، وتنوعت نواحى نشاطه : فمنها القرارات العلمية التى تنصب على ظواهر اللغة ، كالقياس والتضمين والنحت والتوليد والتعريب وترجمة المصطلحات وما اليها ، والقرارات التنظيمية التي توجه سير العمل في لجانه وهيئاته ، وتعين على تنفيذ خططه ومشروعاته ، والبحوث التي يلقيها أعضاء المجمع فى مجلسه أو فى مؤتمره السنوى أو التى تعد للنشر فى المجلة ، والمصطلحات العلمية والفنية والفاظ الحضارة التى تقترحها لجانه ، أو تعرضها عليه الهيئات العلمية والثقافية المختلفة فى الجمهورية العربية المتحدة ـ أو فى غيرها من البلاد العربية ـ للمراجعة والاقرار ، ثم منها المشروعات المختلفة التى وجدت طريقها الى التجربة والتنفيذ : كتيسير النحو والصرف ، وتيسير الكتابة العربية ، واختصار حروف الطباعة فيها ، ووضع المعاجم المختلفة وانشاء الجوائز اللغوية والأدبية وما اليها .

وقد والت مجلة المجمع نشر كثير من هذه الاعمال ، وصدرت مجموعات خاصة بما تم اقراره من الوف المصطلحات العلمية والفنية ، وأخرجت مجموعات بحوثه ومحاضراته فى المؤتمرات الاخيرة ومعجمه الوسيط بجزأيه ، وثلاثة أجزاء من معجم الفاظ القرآن ، وجزء يعد نموذجا من المعجم الكبير .

غير أن قرارات المجمع العلمية وما يتصل بتنفيذها خلال الثلاثين سنة الماضية وهي التى انعقد المجمع فيها ثمانيا وعشرين دورة ، بين سنة 1934 وسنة 1962 ، ظلت حتى الآن مفرقة فى اجزاء المجلة ، وفى محاضر الجلسات ، واصبحت الحاجة تدعو الى جمعها معا فى تصنيف يضم شتاتها ، وينظم موضوعاتها ، ويسهل الانتفاع بها والرجوع اليها ، ويرشد الى ما ألقي فى شانها من بحوث ، وما دار حولها من مناقشات مجمعية .

× ×

وها نحن أولاء نقدم مجموعة القرارات العلمية فى تلك الدورات مصنفة فى ابواب وهذا التصنيف لا يعنى الفصل القاطع بين كل باب منها والأبواب الاخرى ، لانها فى حقيقة الامر متشابكة ، متلاقية فى كثير من نواحيها ، ولكن روعي فيه ما يغلب على طبيعة كل مجموعة منها وتقارب أغراضها : فالباب الاول منها يجمع القرارات التى وصل اليها المجمع فى شأن أقيسة اللغة وأوضاعها العامة والثانى يتناول ما كان خاصا بالترجمة والتعريب وكتابة الاعلام الاجنبية ، والثالث ما كان متعلقا بوضع المعجمات وتنظيم اختيار المصطلحات ، والرابع يعالج مشكلات تيسير النحو والصرف ، وتيسير الكتابة العربية .

وقد جاءت هذه القرارات المصنفة هنا ثمرة حركة دائبة فى دورات متفرقة وجرى عليها من التمحيص واعادة النظر ، ما عدل فى بعضها وأضاف جديدا الى بعضها الآخر ، على هدى من الترجمة أو وجهات النظر المختلفة ومن المرغوب فيه للمعنيين بهذه القرارات ومجالات تطبيقها ان يرجعوا الى البحوث المستفيضة التي ألقيت فى شانها والنقاش الذى دار حولها ، ما أثبتته مضابط المجمع من الاحتجاج لها . وسيجد المتتبع لها أن المجمع لم يبتدع فيها قواعد جديدة ، ولم يخرج بها عن طبيعة اللغة العربية ونظامها الموروث ، بل كانت وجهة الاجتهاد فى تفسير ظواهر اللغة والمواءمة بين طبيعة اللغة ومقتضيات الحياة الجديدة ، على أساس

من الآراء والنظريات التى خلفها علماء ومؤلفون لهم مكانهم فى التراث العلمى العربى .

(١)

وأوسع ابواب تلك القرارات ـ وأهمها ـ الباب الاول الذى عنونا له بعنوان « فى أقيسة اللغة وأوضاعها العامة » وهو الذي اتجه فيه المجمع الى زيادة ثروة اللغة ، وتطويعها لمسايرة الحياة العربية الحديثة في علومها وفنونها وشؤون معيشتها اليومية ، واغنائها ـ ما أمكن عن الاستعانة بالدخيل : وذلك بالتوسع فى صيغتها ، والأخذ بمبدأ القياس فى اشتقاقاتها ، استنادا الى ما قرره بعض الاقدمين من كبار علماء العربية من أن ما قيس على الوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام العرب .

كان من أوائل ظواهر هذه القرارات التى عالجها المجمع فى دوراته الاولى ظاهرة « التضمين » ، وهو باب من أبواب التصرف في اللغة ، مؤداه التوسع في استعمال لفظ مكان لفظ آخر مناسب له لتحقيق فائدة بلاغية ـ على مثال ما كان يفعل العرب ـ فيعطى الاول حكم الثاني في التعدي واللزوم . وقد قصد المجمع بالتنبيه الى هذا التصرف اللغوى الحد من ولوع بعض المعجميين المحدثين منذ مطلع القرن الحاضر ـ ولاسيما فى مصر والشام ـ يتعقب ما زعموه أخطاء لغوية في كتابات كبار المؤلفين والكتاب والشعراء ، مما يدور فى معظمه حول مسائل لزوم الفعل ، أو بحرف جر خاص دون حرف وكان النقاد فى هذا يعتمدون الاعتماد كله على ما يجدون مثبتا فيما بين أيديهم من معاجم اللغة . ومن الواضح ـ كما جاء فى الاحتجاج لهذا القرار ـ أن فى قياسية التضمين ـ بشروطها التي استخلصها المجمع من كلام علماء النحو والبلاغة ـ توسيعا على المشتغلين بالتأليف والكتابة ، وتخفيفا من غلواء الاقتصار على ما ورد فى المعاجم .

والناحية الثانية المهمة من نواحى هذا الباب محاولة التغلب على العقبات التى كانت تعترض سبيل العاملين على ايجاد أسماء عربية للمسميات الحديثة ، ومن بين تلك العقبات الخلاف بين العلماء فى القياسى والسماعى من المشتقات والمصادر . لذلك رأى المجمع ضرورة البت في هذه الناحية واجازة القياس فيها قبل الشروع فى وضع مصطلحات العلوم وأسماء الآلات والأدوات الحديثة واسماء الحرف والصناعات التى لم تكن تعرفها العرب ولا الدول الاسلامية الاولى ، أو عرفتها ولم يضع علماؤها لها اسماء فكان من ذلك القرارات الخاصة بقياسية بعض الصيغ : مثل مصدر فعالة (بكسر الفاء) ـ من فعل اللازم المفتوح العين ـ للدلالة على الحرفة أو شبهها ، وصيغة فعال (بضم الفاء) ـ من فعل اللازم المفتوح العين ـ للدلالة على المرض ، وغيرهما مما جاء في القرارات . وقد أوضح الاحتجاج لهذا القياس أن ما قرر فى هذه الصيغ وأمثالها يوسع ابواب الوضع اللغوى ، ويعين اللغة على الاستجابة الناجحة لمطالب العلم والحياة الحديثة ، فيمكن مثلا أن يصاغ على وزن « الفعالة » للحرفة : الدلاكة (لصناعة الدلك) ، والشعاعة (لصناعة التصوير بالاشعة) ، والوساطة (لصناعة القومسيونية)، والصحافة ، والطباعة ... الخ . وصيغة « فعلان » ـ بما تدل عليه من التقلب والاضطراب ـ تعين على استحداث مصطلحات لما يستلزمه كثير من الظواهر الطبيعية والكيميائية من أحداث يصحبها زعزعة وامتزاز واضطراب ، كالجيشان والغليان والخفقان وكالموجان (لتتالى الموجات الكهربية فى الاثير) والطرفان (لعمل من يطرف بعينيه كثيرا لمرض أو خوف) . وصيغتا « فعال » و « فعيل » للصوت تساعدان فى سد حاجات مبحث من أهم مباحث علم الطبيعة وأكثرها تفريعا وهو الصوت ، والمصدر الصناعي ـ الذي يصاغ باضافة ياء والتاء الى اسم الجنس ـ يفيد فى التعبير عن الهيئات والأحوال الدقيقة التى تتصل بحقائق الأجناس : كالحرية والانسانية والحيوانية والمفهومية والخصوصية وما اليها .

(ع)

ومثل هذا يقال فى قياسية الاشتقاق ـ فى لغة العلم ـ من أسماء الأعيان ، ففيها سد للحاجة الشديدة الى ايجاد أفعال وصفات من غير المصادر : كأسماء الأعيان والجواهر المحسوسة فى علوم الطبيعة والكيمياء والطب ، وفى الصناعات المختلفة ، فيقال مثلا : مبلر (من البلور) ، ومكهرب ممغطس ... وهكذا . وقد نبه المجمع فى احتجاجه لهذا القرار الى أنه لم تقم عقبة فى سبيل وضع اصطلاحات العلوم الكيميائية الطبيعية والطبية والحيوية أصعب من منع الاشتقاق من الأعيان وأنه ـ بقراره هذا ـ قد صان العربية عن العجز والاستخذاء أمام المعانى العلمية الحديثة .

ومن القرارات الكبيرة المغزى فى هذا الباب قرار قياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة فالفعل الثلاثي هو معظم أفعال اللغة العربية ، وبه وبمصدره وبمشتقاته يؤدى كثير من أغراض المتكلمين باللغة ، وبخاصة أهل العلوم والصناعات واختلاف معانى الفعل من حيث اللزوم والتعدى من أهم العوارض التى تعرض له . لهذا اتجه المجمع الى صيغة مختصرة تكفل تعدى الفعل فلم يجد اقيس ولا أخصر من التعدية بالهمزة .

ومما عنى به المجمع في هذه القرارات احياء ما اهملت ذكره كتب اللغة من مصادر أو أفعال أو مشتقات غير الأفعال ، وذلك بقراره فى تكملة فروع مادة لغوية ثم تعيين ما أهملت المعاجم النص عليه من جموع التكسير ، وذلك باقرار قياسية الغالب منها ، وتطبيق ذلك فى وضع معجمات لغوية تمتاز بذكر جمع لكل مفرد لم يمنع من جمعه نص قديم ، حتى تصبح معجماتنا غاية فى الصحة والابانة ، ومراجع صادقة للعربية .

وكان من الطبيعى – والضرورى – ان يعرض المجمع فى دراساته وقراراته لموضوع الفصيح والمولد . وأن يبت فيما دار من النقاش قديما وحديثا حول المولدين ، وما يمكن أن يحتج به من الألفاظ التى استعملوها ، فوضع فى هذا قرار فصل فيه بين ما يسوغ وما لا يسوغ من استعمالات المولدين .

ومن قرارات هذا الباب المهمة – وقد وضعناه فاتحة لها فى التصنيف – قرار الاستشهاد بالحديث فى اللغة ، وهو قرار له أثره البالغ فى افساح مجال البحث فى علوم اللغة ، وفى حسن الافادة من الثروة الضخمة التى تضمنتها كتب الحديث وغريبه ، فقد استند القدماء من علماء العربية – فى اثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأصول النحوية – الى القرآن المجيد وكلام العرب الخلص ، وجرى بينهم الخلاف فى الاحتجاج بما يروى من الأحاديث النبوية : ففريق لم يجيزوا الاستشهاد بها محتجين بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، وبأن اللحن قد وقع كثيرا فيما يروى من الأحاديث . وفريق جوزوه محتجين بما انعقد عليه الاجماع من أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لهجة وأن الأحاديث أصح سندا مما ينقل من أشعار العرب ، وأن الأصل فى الحديث روايته على نحو ما سمع ، وأن أهم العلماء قد شددوا في ضبط الفاظ الحديث وتحرى نقله ، وقد عنى المجمع بأن يكون قراره فى هذا شاملا مفصلا قائما على تعرف الأوضاع الصحيحة لتراثنا الدينى واللغوى .

(2)

أما الباب الثانى من هذا التصنيف فقد ضم قرارات المجمع حول الترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية . وموضوع الترجمة والتعريب يتضمن جهازا من أجهزة اللغة فى زيادة ثروتها وتمكينها من التطور المخصب فى وسائل تعبيرها . ولهذا الموضوع جوانب متعددة ناقشها المجمع وفصل فيها : فهناك مصطلحات وضع لها العرب قديما ألفاظا عربية ، وأخرى عربوها ونطقوا بها على صورة حفظتها الكتب ومصطلحات جدت على المعرفة فى العصور الحديثة ، وهناك الطرق المختلفة بين البلاد العربية المعاصرة فى التعريب أو الترجمة ، ثم هناك طرائق اللغات الغربية فيما تضيف للألفاظ من صدور أو تلحق بها من كاسعات أو لواحق – تستمدها غالبا من اللغتين اليونانية واللاتينية – للدلالة على شبه أو مبالغة أو نقص أو سلب أو توليد أو قياس أو كشف أو امتزاج ، أو غير ذلك مما تحفل به مصطلحات العلوم فى العصر الحاضر . وقد أصدر المجمع فى كل هذا قرارات يسرت مهمة رجال العلم من العرب وهيات اللغة القومية للاضطلاع بوظيفتها فى تدريس العلوم فى الكليات والمعاهد العربية .

ان تعريب التعليم فى الجامعات قد القى على « مجمع اللغة العربية » عبئا كبيرا وأوحى اليه ان يخصص الشطر الأكبر من جهده ووقته فى لجانه وفى مجلسه ومؤتمره لاقرار مصطلحات العلم – من مترجم ومعرب وموضوع – والتنسيق فيها بين جهود الهيئات العلمية ، والعمل على توحيدها فى البلاد العربية جميعا . ولا يزال أمام المجمع فى هذا الباب مجال فسيح للعمل ، فالعلم الحديث يعدو عدوا فى تقدمه ، والمعارف والمخترعات فى ازدياد مطرد والامة العربية ماضية في نهضتها ، متطلعة الى أن تستعيد سابق مكانتها فى رقي المعارف البشرية مصممة على أن تعود لغتها – كما كانت فى القديم – فى طليعة اللغات الكبرى وفاء بمطالب العلم والفن والحياة .

(س)

ويتصل بموضوع التعريب كتابة الأعلام الأجنبية من تاريخية وجغرافية وغيرها ، وهذا الموضوع يثير جملة من المشكلات والمسائل : فللأمم المختلفة طرائقها في نطق

الأصوات والألفاظ ، وقد احتك العرب فى القديم بحضارات تأثروا فيها ودخل فى استعمالهم الكثير من الأعلام الأجنبية من يونانية ولاتينية وفارسية وغيرها ، وهم في حياتهم الحديثة دائبو الاحتكاك بالأمم المعاصرة من شرقية وغربية ، وحاجتهم اليوم الى تنظيم كتابة الأعلام الاجنبية فى لغتهم تفوق حاجة أسلافهم فيها . لذلك عنى المجمع بأن يضع قواعد تسهل على المعربين تعريب الأعلام الأجنبية بما يقرب جرسها في اللغة الغربية من نطقها فى لغاتها الأصلية القديمة أو الحديثة وأقر ادخال حروف جديدة فى الأبجدية العربية يشار بها الى الأصوات غير الموجودة فى لغة العرب .

(3)

والباب الثالث يحتوي شقه الاول على القرارات التي أراد بها المجمع اصدار معاجم حديثة متنوعة تسد حاجة مختلف طوائف الناس والمثقفين ، كالمعجم الوسيط والمعجم الكبير ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ، ومعجم الثياب ، والمعجم العلمى الصغير للتعليم الثانوى .

والشق الآخر من هذا الباب يجمع طائفة من التوجيهات الخاصة باختيار المصطلحات ، أو وضعها وتعريفها ، وتهيئتها للاستعمال العام . وهذه التوجيهات تدور كلها حول الربط بين قديم اللغة وجديدها ، والافادة مما ضمنته الكتب العربية القديمة من مصطلحات علمية وفنية وحضارية ، واستقاء العناصر المعبرة من ألفاظ الحياة اليومية من البيئات التى تستعملها ، وعرض الألفاظ والمصطلحات المختارة على البيئات العلمية وجمهرة الناس لترى فيها رأيها وتنقدها ، واشاعة الالفاظ التى يتم تمحيصها والموافقة عليها في دوائر التعليم ، ومن طريق الصحافة والاذاعة وغيرهما من وسائل الاعلام . وكثير من قرارات هذا الباب ينحو التوجيه للجان المجمع وخبرائه فيما يقومون به من جمع المصطلحات واختيارها وتعريفها وعرضها واعدادها لأن تأخذ أمكنتها فى مختلف المعاجم .

(4)

وتيسير النحو والصرف ، وتيسير الكتابة ، هما موضوع الباب الرابع .

ففي تيسير النحو والصرف وجه المجمع عنايته الى الزاوية التعليمية ، وحدد لنفسه الهدف بأنه تيسير القواعد على صغار المتعلمين ، لا احداث أي تغيير فى جوهر اللغة وأوضاعها العامة .

(ق)

فكان مما أقره الاستغناء عن الصيغ المألوفة في اعراب المبنيات وفي اعراب الاسم الذي تقدر عليه الحركات ، وكذلك الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركات الأصلية ، وعدم تكليف المبتدئين تقدير المتعلق العام للظرف وللجار والمجرور ، وعد كل ما يذكر في الجملة غير المسند اليه تكملة منصوبة (لا اذا كان مضافا اليه أو مسبوقا بحرف جر أو تابعا من التوابع) ، ورأي الاكتفاء فى اعراب المفاعيل (غير المفعول به) بذكر أغراضها جملة ، واختصار اعراب أساليب التعجيب والتحذير والاغراء ، مع توجيه العناية فى دراستها الى بيان معانيها وطرق استعمالها ، ثم اختصار القدر الذى يدرس للمبتدئين من مسائل علم الصرف ، اذ أن أكثرها من بحوث فقه اللغة التى لا يحتاجها البادىء بل لا يصل اليها فهمه . وعلى ضوء من هذه المفاهيم أقر المجمع منهجا لأبواب النحو والصرف لتعليم تلاميذ المدارس ، ودعا الى تأليف كتاب على أساسه يعرض على مجلس المجمع لمواجهة واستكمال ما قد ينقصه .

وأما تيسير الكتابة فقد عالجه المجمع فى نواح ثلاث :

الأولى : قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها . وطالما كانت الهمزة وكيف تكتب باختلاف مواقعها فى الكلمة مثار حيرة واضطراب بين المعلمين والمتعلمين وحملة الأقلام . وقد استقر رأي المجمع بعد محاولات متعددة على قواعد ميسرة لا تخرج على ما انتهى اليه أئمة العربية من رسوم في شأنها ، ولكنها تستخلص مما انتهوا اليه أقربه تناولا ، وأبعده عن تكليف المكاتبين ما يشق عليهم ملاحظته فى رسم الهمزة .

والناحية الثانية ناحية وضع الشكل ، أو ضبط الكلمات بالحركات وقد كان هذا أيضا مدار اختلاف فيما تخرج المطابع من كتب التعليم ، فبينما يخلو بعضها من الشكل خلواً تاما ، يشكل بعضها شكلا كاملا ، ومن الكتب ما يتناوب فيه الشكل على غير نظام مرسوم تقضى به الحاجة ويتحقق النفع . وفي علاج المجمع لهذه المشكلة وضع قواعد تنظيم ادخال الشكل فى الكتب المدرسية

مبينا ما يتبع فى كل مرحلة من مراحل التعليم . وقد أبلغت هذه القواعد وزارة التربية والتعليم فأقرت وضعها موضع التنفيذ .

والناحية الثالثة ناحية تيسير الكتابة ، وقد عنى المجمع بهذه الناحية عناية متصلة منذ 1938 حتى آتت ثمرتها بعد جهود مستمرة ومحاولات مختلفة والطريقة التى انتهى اليها المجمع أخيرا تقوم على أساس اختصار صور الحروف فى صندوق الطباعة مع تنظيم صور الهمزات وتعديل بعض صور الأرقام ، وهي طريقة تهبط بعدد صور الحروف الى ما يقرب

(د)

من عدد الصور فى صندوق الحروف الطباعية اللاتينية . ولم يكتف المجمع برسم الطريقة ، بل اتخذ الوسائل لتجربتها ، فصنعت أصول الحروف المعدلة ، وألف كتابة بعنوان « تيسير الكتابة العربية » أخرجت المطبعة الأميرية مجموعا بهذه الطريقة المختصرة ، مادته مراحل دراسة الموضوع وبيان الطريقة وصورته تطبيق لتلك الطريقة تطبيقا طباعيا تاما . والمنتظر الآن أن تعمد وزارة التربية والتعليم الى اخراج بعض الكتب المدرسية على هذا الأساس ، تمهيدا لتعليم اختصار الحروف فى الطباعة العربية على وجه عام .

وبعد ، فان هذا الكتاب بما ضم من قرارات علمية تربى على المائتين ، لا يمثل الا جانبا واحدا من جوانب

محمد خلف الله احمد
عضو المجمع

مختلفة للأعمال المجمعية .

وقد حرصنا على أن نذيل كل قرار بتعيين موضعه من جلسات المجمع ودوراته ، رامزين للجلسة بحرف (ج) وللدورة بحرف (د) ثم نشير الى كل ما يتصل بالموضوع فى السابق واللاحق داخل المجمع ، على مدى الدورات الثمانى والعشرين .

وقد اقتضى هذا العمل أن نطوف بأجزاء المجلة الأربعة عشر ، ومجموعات محاضر الجلسات للمؤتمر والمجلس ، وهي تقارب خمسين مجلدا .

وسيرى القارىء اننا اقتصرنا على اثبات نصوص القرارات ، دون شرح وتمثيل . ولو أننا شرحنا كل قرار ومثلنا له ، لبلغ حجم هذه المجموعة أضعافا مضاعفة، فما من قرار الا دار حوله من البحوث والمناقشات والأمثلة ما يستغرق الكثير من الصفحات ، ومن القرارات ما نوقش فى جلسات متعددة ، ومنها ما روجع فى غير دورة ومنها ما اتصلت به دراسات شتى فهذه القرارات وليدة اختمار الرأي ، وبما سبقه من نقاش ومراجعة واستخلاص وترجيح .

وربما كان فى نص القرار اجمال واقتضاب ، ولكن ما ذيلناه به من الاشارة الى كل ما يناول موضوعه جدير أن يهدي الباحث الى ما يروي ظمأه من بيان وتفصيل .

ومبلغ رجائنا أن تتحقق بهذا الكتاب الغاية المرجوة منه ، وبالله التوفيق .

محمد شوقى أمين
المحرر الاول بالمجمع